الابتدا قال الدنوشري هذا لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا **قوله** اذا انكرت
قال اللقاني اي نونت اي قطعت عن الاضافة اي وليست كذلك لوجوب
بناها كما مر **قوله** اقتضى ان استعمالها قال اللقاني قد يجاب بمنع هذ
الاقتضا لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير
بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة
ومع القطع نكرة فتامل ذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الحالتين
قوله مع كثرة تداول الايدي له الى اخره حمل اللقاني العبارة على غير هذا
فقال يعني انه بلغ في الشهرة الى ان ذكره ايمة متن اللغة الذين هم
بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون احوال الكلم فضلا عن الاعراب
قوله واملي على قال اللقاني لم يقل ومنها على كما قال في غيرها لما سبق ذكره
من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها في عداد الاسما اللازمة للاضافة
وان نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها **قوله** وفي بنايها على الضم
قال اللقاني قال الرضي اذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي اليا
نسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت الضمة على اليا ولو حذفتها وقلت على لم يتبين
كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فما طرا الضم في المنادى
المعرفة المفرد يرشد اليه انتهى وكان الدنوشري لم يره فقال فايدة
عل المذكورة محذوفة كيدودم ولامها واو حذفت اعتباطا واجري
الاعراب والبنا على عينها التي هي اللام **قوله** اذا كانت معرفة قال اللقاني
لا وجه لاشتراطه اذ البنا يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة و
نية معناه سوا كان معرفة ام نكرة حتى لو قيل حطه السيل من
عل لم يمتنع **قوله** مكر مفر الى اخره قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكر
مجرور لانه صفة لمنجرد قيدا لا وابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر ايضا
لا يسبق في الفرار صفة اخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعني اذا استقبلته

حسن

حسن واذا استدبرته حسن وقال الدماميني مقبل اذا اريد منه
اقباله ومدبر اذا اريد منه ادباره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات
مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد واطال
الدنوشري هنا بما لا طايل تحته **قوله** والثاني انها لا تستعمل مضافة
قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن
الاضافة وان حركتها عارضية ومنعوا الحاق ها السكت بها وجعلوا
قوله واضحى من عله ضرورة **قوله** منهم ابن ابي الربيع اي فانه
كما قال المصنف في الحواشي قال في كتاب الافصاح عن مسايل كتاب
الايضاح علو بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة
عن الاضافة وبنيت على حركة تشبيها بما لا ينصرف في المعرفة وينصرف
في النكرة لان علا اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا انكرت
لحقها التنوين فصارت بمنزلة احمد ولا يقال فيها ما قيل في قبل
لان قبل استعملت مقطوعة عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا
كانت غير مقطوعة اعربت واذا قطعت بنيت فقد انس بالحركة
عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها ان تزول عن الحركة وعل لا تستعمل
الا مبنية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف
ويظهر لي انه لو لم يكن هذا الشبه لزم ان تكون مبنية على حركة
لانها لم توضع وضع الحرف الا ترى انها في حالة التنكير معربة وما وضع
وضع الحرف لا يكون الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل
وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا
بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل اولى انتهى ولم يتعرض لسبب
بنايها ولا لكونه على حركة ولا ضمة **قوله** ومقتضى قوله الى اخره قال
اللقاني لقايل ان يقول كون ذلك مقتضاه مبني على ان نصبا مفعول

Copyright © King Saud University